الفصل الثالث

سياسات التجارة الخارجية

تمهيد

إن دراسة تطورات التجارة الخارجية يتطلب معرفة السياسات التجارية الخارجية التي تمارسها الدول، سواء كان الأمر متعلقاً بتلك الدول التي تفضل تطبيق مبدأ حرية التجارة الخارجية، وتنادي برفع الحواجز والقيود على المبادلات التجارية، باعتبار أن ذلك يؤدي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع، أو تلك الدول التي تفضل تطبيق مبدأ الحماية التجارية وتطالب بضرورة تطبيق سياسات الحماية على المبادلات التجارية، لتجنب بعض الآثار الخارجية. ففي مرحلة سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر، وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الخارجية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآلية السوق والذين جاءوا بعده، ثم عادة لتنشط سياسة الحماية التجارية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذت كل دولة من سياسة الحماية سبيلاً لإدارة علاقاتها التجارية الخارجية لتعظيم العائد منها، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية والقيود وجدت عدد من الدول إن تنشيط وزيادة التجارة الخارجية فيما بينها لن يأتي إلّا بتخفيف القيود على التجارة الخارجية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة انشاء الجات في هافانا سنة (1974)، والتي عقد في إطارها ثماني جولات من أجل العودة إلى سيادة سياسة حرية التجارة الخارجية مرة أخرى، كان آخرها جولة اوروجواي التي تم التوقيع عليها في مراكش سنة (1994) لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية، وهنا لا بد من الإشارة إلى إن التحول نحو سياسة حرية التجارة

الخارجية هو تحول نسبي، لأن الصيغة الأكثر واقعية هو المزج بين سياسة الحرية وسياسة الحماية، لكن مع إعطاء وزن أكبر للأدوات الخاصة بسياسة حرية التجارة الخارجية.

مفهوم السياسات التجارية

إن لسياسة التجارة الخارجية أهمية خاصة في مواجهة أوضاع السوق الدولية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تقلباتها، ومن الجدير بالذكر إن سياسة التجارة الخارجية ترتبط مع عدد من السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة الانتاجية والسياسة التسويقية وسياسة أسعار الصرف وسياسة الاستقرار الدولية، إذ إن التخبط وعدم وجود رؤية واضحة لهذه السياسة تترتب عليها آثار خطرة جداً، فارتفاع مستوى الاستيرادات الاستهلاكية (الغذاء، والدواء،... الخ) مقابل تصدير مواد أولية صناعية يجعل الدولة تبعية اقتصادية واحتياج دائم للغير، فضلاً عن آثار أخرى أبرزها الانكشاف التجاري، والاغراق السلعي الذي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم يتسبب في مديونية خارجية.

ويمكن النظر إلى السياسة التجارية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في مجال تجارتها الخارجية لتحقيق أهداف معينة، كما وتعرف السياسات التجارية الخارجية مجموعة من التشريعات والتعليمات واللوائح الرسمية وكافة الأساليب والإجراءات التنظيمية المتبعة من قبل السلطات المسؤولة في الدولة، لكي تقوم بتنفيذ تلك الإجراءات العديدة على نشاطات التجارة الخارجية، سواء تقيده بدرجة أو بأخرى، أو تحرره من العقبات والحواجز المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، أو على المستوى الاقليمي بين مجموعة من البلدان.

وتعرف بأنها مجموعة من الاجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم علاقات الاستيرادات والتصدير مع الخارج وتعد ذات أهمية كبيرة ولا سيما للدول النامية، إذ إن

صادرات المواد الأولية تمثل النسبة الأكبر من عوائدها والمصدر الرئيس للفائض الاقتصادي للإيفاء بمتطلبات الدولة من السلع الرأسمالية والخبرات المستوردة، وكذلك تعرف السياسات التجارية بأنها مجموعة الأدوات والسياسات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كماً ونوعاً، لتحقيق أهداف معينة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أحياناً.

أهداف السياسات التجارية

تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يأتي:

1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يتم ذلك من خلال زيادة المعروض من العملات الأجنبية، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على العملة الأجنبية عن طريق ترشيد الاستيرادات.

2- **حماية المنتج المحلي:** المقصود هنا هو عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون الكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر من التكلفة في الخارج، ومتى ما تبين بأن حماية الانتاج المحلي أمر ضروري حينها يتم تطبيق الحماية.

3- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق: الإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التبادل التجاري، يقصد بسياسة الاغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية.

4- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير: يتم ذلك في إطار الاتجاه الى تحرير التجارة الخارجية والتحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة مناطق حرة،

وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير، سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي: يعد هذا الهدف مهم جداً تسعى إلى تحقيقه السياسة التجارية الخارجية سواء كانت سياسة الحرية التجارية التي تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات، ومن ثم رفع مستوى التشغيل وزيادة العمالة في الاقتصاد القومي من الأنشطة التصديرية، في إطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من اجل التصدير، أو كانت سياسة الحماية التجارية التي تعمل على تحقيق هدف زيادة العمالة من خلال حماية الصناعات الناشئة بفرض الضرائب الكمركية على ما يماثله من سلع مستوردة، فترتفع الأسعار داخلياً، وهذا يجذب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في هذا النوع من الصناعة سعياً وراء معدل أكبر من الأرباح، ويصبح السوق المحلي أكثر جاذبية للاستثمار من السوق الخارجي، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الاستثمار ورفع مستوى التشغيل وزيادة العمالة في الاقتصاد من خلال الأنشطة الإحلالية، وفي إطار العمل باستراتيجية الإحلال محل الاستيرادات، وقد ثبت من خلال التجارب العديدة في هذا مجال في جنوب شرق آسيا وغيرها أن سياسة حرية التجارة الخارجية في ظل التحول نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هي الأكفأ في زيادة فرص العمل ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد.

6- حماية الصناعات الناشئة: إن حماية الصناعة يجب أن يكون بشروط أهمها: أن تكون الحماية لمدة محددة وغير ممتدة الى ما لا نهاية، ليكون ذلك حافزاً على جدية الصناعة في الإسراع بتقوية مركزها واكتساب الميزة النسبية، ومانعاً في الوقت نفسه من تحولها إلى صناعة احتكارية، وكذلك أن تكون الحماية مفروضة لعدد من الصناعات التي يتوافر أمامها فرص النجاح والاستقرار في المستقبل بكفاءة اقتصادية.

7- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي: وذلك لحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الاقتصادية العنيفة والتي تأتي بسبب عوامل خارجية، مثل حدوث تضخم عنيف أو انكماش حاد، ولا شك إن هذه التقلبات غير مرغوب فيها، ولذلك فإن التعامل معها والاستعداد لها بالأدوات الملائمة مسألة ضرورية.

8- تحقيق التنمية الاقتصادية: من المعروف إن تحقيق النمو الاقتصادي يعد أحد أهداف سياسات التجارة الخارجية، والذي يتمثل في الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، أما التنمية الاقتصادية فهي اقتران هذه الزيادة في الدخل بتغيرات هيكلية في المجتمع، أما التنمية الاقتصادية تحدث في الدول النامية، وترتب على كل من النمو والتنمية الاقتصادية زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة، وباستقراء تجارب الدول النامية في النمو نجد أنها انتهجت إما استراتيجية التصنيع ذات التوجيه الداخلي، وهي استراتيجية قائمة على الإحلال محل الاستيرادات ويتم تنفيذها من خلال الرقابة والتحكم المباشر في التجارة الخارجية، ويتم ذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية حتى يتسنى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية، أما الاستراتيجية الأخرى التي تنتهجها الدول النامية، فهي استراتيجية التصنيع ذات التوجيه الخارجي، والتي تقوم على سياسة تنمية الصادرات الصناعية، ومن ثم تقوم سياسات التجارة الخارجية بدور حيوي وفعال في دعم وتنفيذ مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

أنواع السياسات التجارية

إن تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث أو المعاصر في مجال السياسات التجارية الخارجية يشير إلى إن هناك نوعين من السياسات التي كانت محوراً رئيساً لدى معظم دول العالم في إدارة التجارة الخارجية والتي قد تأصلت فكرياً في فترات تاريخية سابقة، السياسة